حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٩ (عدد إبريل – يونيه ٢٠٢١)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

التّرجيح من دونِ دليلٍ في كتبِ الباقولي دراسة نحوية

محمّد عبد علي محمّد جاسم*

* قسم اللغة العربية / كلية الآداب/ جامعة بغداد / العراق
Woh82@gmail.com

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن شخصيّة الباقولي (ت ٥٤٣هـ) العلميّة، وذلك من خلال ما ذكره من آراء النحاة والمفسّرين في مسائل النحوالمختلفة، وترجيحه أحد هذه الآراء ورفض الآراء الأخرى، فضلاً عن معرفة الأسلوب الذي استند إليه في ترجيحه؛ فتارةً نجده يستعمل أسساً متنوعة في ترجيحاته النحوية، ونراه يرجح رأياً من دون أنْ يستند في ترجيحه إلى دليل يفسّر ما رجّحه تارةً أخرى، ولم يكن الباقوليُّ النحويَّ الوحيدَ الذي لم يستند إلى دليل في ترجيحه، وقد يكون السبب في عدم استناده، إلى وضوح المسألة وعدم تشعبها أوغموضها، وسيتناول البحث أهم المسائل النحوية التي رجّح فيها الباقولي من دون استناده إلى دليل، ومناقشة هذه المسائل، وبيان ترجيحه في كل مسألة، قوّةً وضعفاً.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢١.

الترجيح لغة واصطلاحاً:

لغة: الترجيح على وزن تَفْعِيْل، وهومصدر (فَعَّلَ) مضعّف العين، على حدّ: (كَسَّرَ يُكَسِّرُ تَكْسِيراً) [١]، وهومن (رَجَحَ) الثلاثي، وهولفظ يدور حول معانٍ منها: المَيل، والتذبذب، والزيادة، والرزانة [٢]، قال ابن فارس: "الراء والجيم والحاء أصل واحد، يدلّ على رزانة وزيادة. يُقال: رَجَحَ الشيءُ وهوراجح: إذا رَزَنَ"[٣]، و"رَجَّحَ أحد القولين على الآخر: أي غَلَّبَهُ، من رُجحان الميزان"[٤].

الترجيح اصطلاحاً: هو"إثبات مرتبة في أحد الدليلين على الآخر"[٥]، وقيل: "هوبيان القوة لأحد المتعارضَين على الآخر"[٦]، وقد عرّفه الأصوليون بأنّه: "تقوية إحدى الأمارتَين على الأخرى لدليل"[٧]، أوهو"إظهار الزيادة لأحد المتماثلين على الآخر بما لا يستقل"[٨].

ويمكن القول من خلال هذه التعريفات: إنّه إذا تعارض دليلان، فإنّه يجب على المجتهد أنْ يرجّح بينهما، ويأخذ بالأقوى ويعمل به، "والترجيح أوالتَّراجح هووقوع الرجحان بينهما أيُّهما أقوى، وقال الزركشي في كتاب التعادل والتراجيح: والقصد منه تصحيح الصحيح وإبطال الباطل"[٩].

وبناءً على التعريفات السابقة للترجيح، يتبيّن أنّ للترجيح أربعة أركان هي: الراجح، والمَرجوح، والمُرَجَّح به، والمُرَجِّح.

التعريف عن الباقولي:

هونور الدين أبوالحسن علي بن الحسين بن علي الأصبهاني الباقولي الحنفي النحوي الضرير، وسمي (الضرير) لكونه مكفوف البصر، ومن المفسرين من أطلق عليه (البصير)[١٠].

وقد تعددت ألقابه في كتب التراجم، فمنهم من لقبه بـ (الجامع) فقط [١١]، ومنهم من لقبه بـ (جامع العلوم) [١٢]، وبعضهم لقبه بـ (الجامع النحوي) [١٣]، ولُقّبَ بـ (عماد المفسّرين) [١٤]، وبـ (الفقيه) [١٥]، وبـ (النحوي) [١٦]، وبـ (نور الدين)[١٧].

ولم تذكر المصادر التي ترجمت للباقولي تأريخاً لمولده، أمّا تأريخ وفاته، فقد ذكر كلٌّ من صاحب كتاب (كشف الظنون)[١٨] وصاحب كتاب (هدية العارفين)[١٩] أنّ وفاته كانت سنة (٥٤٣هـ)، ولم تذكر المصادر المتقدمة التي ترجمت له تأريخاً لوفاته، وقد رجح الدكتور محمد أحمد الدالي محقق كتاب (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات) أن يكون مولد الباقولي في العقد السادس من المئة الخامسة للهجرة، معتمداً فيما ذهب إليه على قول الباقولي في كتابه (كشف المشكلات) – وهوآخر مصنفاته–:"فإنْ راجعنا درس الكتاب [٢٠] بعد هذه السنة – وهي سنة العشرين [٢١] – ووُفقنا للصواب..."[٢٢] فقدّرَ الدكتور الدالي أنّ الباقولي قال هذا الكلام في سنة (٥٢٠هـ) عندما كان في العقد السادس من العمر، حيث تمّت له أدوات العلوم والتأليف، ثم قال الدالي بطرح هذا العمر التقريبي من سنة (٥٢٠هـ)، فتوصّل إلى أنّ مولد الباقولي كان في العقد السادس من المئة الخامسة للهجرة [٢٣]، وبالنظر إلى تأريخ وفاته في سنة (٥٤٣هـ) فإنّ هذا يعني أنّه عاش قرابة الثمانين عاماً.

مسائل الترجيح من دون دليل
أصل دلالة الفعل المضارع المرفوع المجرد عن العوامل

نص المسألة:

قال الباقولي: "... وإذا تجرّد عن هذه الأشياء، فقد اختلفوا بأيّ القبيلين أولى. والصحيح أنّه بالحال أولى، حتى إنّه لوقال: كلُّ مملوكٍ أملكُهُ، فهوحرٌّ، فإنّه يحمل على ما في مِلكِه في الحال، دون الاستقبال"(٢٤).

مناقشة المسألة:

ذهب الباقولي إلى أنّ الفعل المضارع المجرد عن النواصب والجوازم يدلُّ في الأساس على الحال خاصة، من دون الحاجة إلى قرينة، ولا يدل على الاستقبال إلاّ بوجود قرينة تخصصه لذلك، كـ (قد) و(السين) و(سوف) وغيرها، فهذه القرائن تنقل الفعل من الحال إلى الاستقبال، أمّا إذا تجرّد فقد اقتصرت دلالته على الحال دون الاستقبال.

وهذا الذي ذهب إليه الباقولي على خلاف مذهب الجمهور؛ إذ يذهب الجمهور إلى أنّ الفعل المضارع المجرّد من القرائن يشترك في الدلالة على الحاضر والمستقبل (٢٥)، وتتعيّن فيه الدلالة على الحاضر أوالمستقبل بالقرائن المعروفة.

وعلل الجمهور لاشتراك الفعل المضارع في الدلالة على الحال والاستقبال؛ لمشابهته الاسم، حيث صُرِّفَ تصريف الاسم، وجُعِلَ اللفظ الواحد فيه لأكثر من معنى، كما أنّ اللفظ الواحد في الاسم يأتي لأكثر من معنى، نحو: (العين)؛ إذ تُطلق على العين الباصرة، وعين الماء، وعين الميزان، وغيرها (٢٦).

وما ذهب إليه الباقولي سبقه فيه أبوعلي الفارسي والرماني وابن الطراوة وتابعهم السهيلي (٢٧)، حيث يرى أبوعلي الفارسي أنّ الأصل في المضارع دلالته على الحال، أمّا دلالته على الاستقبال فهومن الدلالة الفرعية، يقول أبوعلي الفارسي: "اعلم أنّ الفعل ينقسم بانقسام الزمان، ماضٍ، وحاضرٍ، وآتٍ،.. ومثال الحاضر: نحو: يقومُ ويذهبُ ويظرُفُ، ويكتبُ ويُصلّي، وهذا الضرب الذي وصفه سيبويه بأنّه كائن لم ينقطع، فهذا الضرب وإنْ كان شيء منه قد مضى، وشيء منه لم يمضِ، فإنّه عند العرب ضربٌ من ضروب الفعل، غير الماضي وغير المستقبل...، ويتَّسع فيوقع على الآتي أيضاً، والأصل أن يكون للحاضر"(٢٨) وعلل الفارسي ذلك؛ بأنّ اللفظ إذا أُطلق على القريب والبعيد، كان القريب أحقُّ به وأولى (٢٩).

ويرى الرماني أنّ الفعل المضارع يدلُّ على الزمن الحاضر خاصّة، ولا يحتاج في دلالته على الحاضر إلى قرينة كـ (الآن) أوغيرها، وعلل لقوله بثلاث علل هي:

العلة الأولى: أنّ الفعل المضارع إذا أطلق لم يفهم منه إلا الدلالة على الزمن الحاضر، نحو: فلانٌ يصلّي، وفلانٌ يأكلُ.

العلة الثانية: أنّ دلالة الفعل على الزمن تقتضي أن ينقسم الفعل بأقسام الزمن، وهي ثلاثة أقسام: ماضٍ وحاضر، ومستقبل.

العلة الثالثة: أنّ الحاضر أولى بالعلامة من المستقبل، كما أنّ الناس يعتنون بما هوكائن موجود، أكثر من عنايتهم لما لم يكن، وكذلك أسوةٌ بالماضي والمستقبل، فكما وضع لكلٍّ منهما علامة، فكذلك ينبغي أن يوضع للحاضر علامة (٣٠).

أمّا ابن الطراوة، فقد قَصَرَ دلالة الفعل المضارع على الحال فحسب، وأنكر دلالته على المستقبل، حتى وإن صحبته قرينة تدلّ على الاستقبال، ووافقه في ذلك تلميذه السهيلي، وذلك بقوله: "فِعلُ الحال لا يكون مستقبلاً، وإن حسُنَ فيه (غدٌ)، كما لا يكون الفعل المستقبل حالاً أبداً، ولا الحالُ ماضياً، وهذا اختيارُ شيخِنا رحمة الله عليه، فإنْ قلتَ: كيف

يكون حالاً: يقومُ زيدٌ غداً، وهوواقع في زمان مستقبل ؟ قلنا إنّما ذلك على تقدير الحكاية له إذا وقع، والإشارة إلى صورة الفعل إذا جاء وقته، كما قال سبحانه وتعالى: ((وَلَوتَرَىَ إِذْ وُقِفُوا)) (الأنعام: من الآية ٣٠)، والوقوف مستقبل لا محالة، ولكن جاء بلفظ الماضي حكايةً لحال يوم الحساب فيه، لا مرتَّب على وقوف قد ثبت،... فكذلك: يقومُ زيدٌ غداً، ويذهبُ بعد غدٍ، هوحال على التقدير والتصوير لهيئته إذا وقع، وما أرى هذا الذي ذكره الشيخ إلاّ صحيحاً، إذ الأصل ألاّ يحكم للفظين متغايرين بمعنى واحد إلاّ بدليل، ولا للفظ واحد بمعنيين إلاّ بدليل، وقِفْ على هذا الأصل تهتدِ إلى سواء السبيل"(٣١).

وما ذهب إليه السهيلي وأستاذه من عدم دلالة الفعل المضارع على المستقبل مع وجود القرائن، إلاّ على تقدير الحكاية، هوضرب من التكلّف الظاهر؛ لأنّ من الأولى عدم التقدير، فضلاً عن ذلك، فإنّه ليس لهما إنكار ظاهرة المشترك، وهوأحد ظواهر اللغة العربية، وقد أقرّ وجود هذه الظاهرة علماء اللغة العربية (٣٢).

ورجح ابن مالك مذهب من قال بدلالة المضارع المجرّد على الحال معللاً هذا؛ بجبره لما فاته من الاختصاص بصيغة، فالماضي مختص بصيغة (فَعَلَ)، والمستقبل مختص بصيغة (افْعَل) (٣٣)، وعلة ابن مالك هي علّة معادلة.

وكذلك رجح الرضي دلالة المضارع على الحال حقيقة وعلى الاستقبال مجازاً، حيث قال: "وقال بعضهم: هوحقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال، وهوأقوى؛ لأنّه إذا خلا من القرائن، لم يُحمَل إلاّ على الحال، ولا يُصرَف إلى الاستقبال إلاّ لقرينة، وهذا شأن الحقيقة والمجاز، وأيضاً من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة، كما لأخوَيه"(٣٤).

وذهب بعض النحاة إلى أنّ الفعل المضارع لا يدلُّ على الحال إلاّ بوجود قرينة، نحو: (هويفعلُ الآن / في هذا الوقت / في هذه الساعة) أوما أشبه ذلك، وهذا ما ذهب إليه الزجاجي(٣٥)، فالحروف الدالة على المعاني إنّما تلحق الفروع لا الأصول، كعلامة التأنيث، والتثنية، والجمع، والتصغير، والتعريف، وغير ذلك من حروف المعاني (٣٦). والعلة عند الزجاجي في جعل الحاضر بلفظ المستقبل، هي أنّ الدلالة الأساس للفعل هي للمستقبل ثمّ للحال ثمّ للماضي، فكل جزء خرج من المستقبل إلى الوجود صار في حَيِّز الماضي (٣٧)، أمّا جمهور النحاة فيرون أنّ الدلالة الأساس للفعل هي الحال، ثمّ الاستقبال، ثمّ الماضي، وعلّتهم في ذلك؛ أنّ الميعاد بما يُستَقبَل لا يصحُّ إلاّ بما عُرِفَ وشوهِد، حتّى يتصوّره الموعود؛ لأنّه يجوز مصيره إلى الحال الذي هوأوّل، والماضي قد بعُدَ حتى لا تجوز مساواته في الحال في شيء من الأزمنة (٣٨).

ونُسب إلى الزجاجي القول باختصاص الفعل المضارع بالاستقبال دون الحال، وإنكار أن يكون للحال صيغة، معللاً ذلك؛ بقصر زمن الحاضر، حيث لا يمكن أن يُعَبَّر عنه (٣٩)، وقد ذكر الرضي هذا القول، من دون أن ينسبه لأحد، وإنّما نسب هذه العلة إلى الحكماء، والمقصود بهم أهل الفلسفة والمنطق، حيث يقول: "وقيل هوحقيقة في الاستقبال، مجاز في الحال؛ لخفاء الحال، حتى اختلف العلماء فيه، فقال الحكماء: إنّ الحال ليس بزمان موجود، بل هوفصل بين الزمانين، ولوكان زماناً لكان التنصيف تثليثاً "(٤٠).

وأشار كلٌّ من السيرافي وابن عصفور إلى هذه العلة، فذكرا أنّ هناك من طعن في تحديد (الآن) – الوقت الحاضر – وأنكر زمانه؛ لأنّه إمّا أن يكون قد وقع، فيكون في زمن الماضي، وإمّا لم يقع فيكون مستقبلاً، ولا سبيل إلى حكم ثالث (٤١). والجواب عن اعتراضهم هذا: بأنّ الحال الذي يقصده النحاة غير (الآن) الفاصل بين الزمانين، وإنّما المراد به الماضي غير المنقطع (٤٢)، ففعل الحال ما قارن التعبير عنه

وجود جزء من معناه، نحو: زيدٌ يكتبُ، فقارنَ وجود لفظه لوجود بعض الكتابة لا كلّها، وعُبّر بلفظ (يكتبُ) باتصال الكتابة بعضها ببعض [٤٣]، وهذا ما أراده سيبويه بقوله: "وما هوكائنٌ لم ينقطع"[٤٤].

ويؤيّد الباحث ما ذهب إليه الباقولي؛ لأنّ الأصل في دلالة الألفاظ المفردة هوالبساطة والزيادة إنّما تأتي من خلال القرائن أوالسياق.

(ما) بين المصدرية والموصولة

نص المسألة:

قال الباقولي في سياق حديثه عن نوع (ما) في قوله – تعالى –: ((وَالسَّمَاء وَمَا بَنَاهَا{٥} وَالْأَرْض وَمَا طَحَاهَا{٦} وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا)) (الشمس: ٥ و٦ و٧): "ثلاثتُهُنَّ مصدريّة. وقيل: (ما) بمعنى (مَنْ)، والوجه الأوّل "[٤٥].

مناقشة المسألة:

تباينت آراء النحاة والمفسرين في نوع (ما) في الآية الكريمة، فانقسموا على مذاهب هي:

الأول: أنّها مصدرية، والتقدير: (وبنائها)، ومن الذين ذهبوا إلى هذا الرأي، المبرد، والنحاس، ورجّحه الباقولي، يقول المبرد: "... وكذا قيل في قوله عز وجل: ((وَالسَّمَاء وَمَا بَنَاهَا)) أي: وبنائها، وقالوا: والذي بناها "[٤٦]، فالصواب عند المبرد أنّ (ما) هنا مصدرية؛ فالقَسَم وقع بالسماء وبنائها، فتأوّل (ما) والفعل الذي بعدها بالمصدر (البناء)، ولعلّ الذي حمل المبرد على هذا القول هوأنّ الأصل في (ما) الموصولة أنّها تستعمل لغير العاقل، ولا يجوز حملها على العاقل إلا إذا لم يمكن حملها على غير ذلك.

وقال النحاس: "(ما) في موضع خفض أي وبنائها "[٤٧].

المذهب الثاني: ويرى أصحابه أنّ (ما) في الآية الكريمة موصولة بمعنى (مَن) أو(الذي)، ومن أصحاب هذا المذهب، الأخفش، والزمخشري، والبيضاوي، فقال الأخفش: "(والذي سوّاها)، فأقسمَ الله تبارك وتعالى بنفسه، وأنّه ربُّ النَّفس التي سوّاها، ووقع القسم على: ((قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا)) (الشمس: ٩)" [٤٨]، وتابع الزمخشري ما ذهب إليه الأخفش، فقال معترضاً على رأي المبرّد: "جُعلت (ما) مصدرية في قوله ((وما بناها)) ((وما طحاها)) ((وما سوّاها))، وليس بالوجه؛ لقوله ((فألهمها)) (الشمس: من الآية ٨) وما يؤدّي إليه من فساد النظم، والوجه أنْ تكون موصولة وإنّما أوثرت على (مَن)، لإرادة معنى الوصفيّة، كأنّه قيل: والسماء والقادر العظيم الذي بناها، ونَفسٍ والحكيم الباهر الحكمة الذي سوّاها"[٤٩].

واعتراض الزمخشري غير وارد؛ لأنّه بنى اعتراضه على أنّه إذا جُعلت (ما) مصدرية فإنّه حينئذٍ يكون الضمير المستتر الذي في قوله – تعالى –: ((فألهمها)) لا يعود على مذكور، فإذا جُعلت (ما) موصولة صحَّ عود الضمير إليها، قال أبوحيان: "ولا يلزم ذلك؛ لأنّا إذا جعلناها مصدرية عاد الضمير على ما يُفهَم من سياق الكلام، ففي بناها ضمير عائد على الله تعالى، أي: وبناها هو، أي: الله تعالى... وعود الضمير على ما يُفهَم من سياق الكلام كثير "[٥٠].

أمّا البيضاوي فقال إنّ (ما) في الآية الكريمة: ((والسماء وما بناها)) بمعنى (مَن)، وأنكرَ أنْ تكون مصدرية لإخلالها بمعنى الآية [٥١].

وجوّز قسم من النحاة الوجهين في (ما) في هذه الآيات، أي أنّها موصولة أومصدرية، وهم، الزجاج، والعكبري [٥٢].

حقيقة (لا جَرَمَ)

نص المسألة:

قال الباقولي: "وأمّا قوله في التنزيل: ((لاَ جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ)) (النحل: من الآية ٦٢) و((لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ)) (غافر: من الآية ٤٣) ((لاَ جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الآخِرَةِ)) (هود: من الآية ٢٢) فبعضهم يحمله على إضمار (مِن). أي: من أنّ لهم النار، فيحمل (لا جَرَمَ) على معنى: لا بُدَّ. وهذا لا يصح، لأنّ (جَرَمَ) يقتضي مرفوعاً، لأنّه فعل ماض عندنا. وذهب الفراء إلى أنّ (جَرَمَ) معمول (لا) وهواسم، وهوجارٍ مجرى القَسَم. وقيل: إنّ (أنّ) منصوبة الموضع، مفعول (جَرَمَ). وقال بعض الكوفيين: جَرَمَ: أصله الفعل الماضي، فحُوِّلَ عن طريق الفعل، ومُنِعَ التّصرّف، فلم يكن له مستقبل ولا دائم [٥٣] ولا مصدر، وجُعِلَ مع (لا) قَسَماً، وتُركَت (الميم) على فتحها الذي كان عليها في المُضي، كما نقلوا (حاشى) – وهوفعل ماض، مستقبله: يُحاشي، ودائمه: مُحاشٍ، ومصدره: مُحاشاة – من باب الانفعال إلى باب الأدوات، لمّا أزالوه عن التصرّف. والصحيح أنّه فعل ماض، وتجعل (لا) داخلة عليه، وهومذهب سيبويه "[٥٤].

مناقشة المسألة:

يعود الخلاف الذي وقع بين النحاة حول حقيقة (جَرَمَ) وما أفرزه ذلك الخلاف من أوجه وتخريجات للشواهد، إلى أمرين رئيسيين هما:

١–الخلاف حول اسميّة (جَرَمَ) أوفعليتها.

٢–تركيبها مع (لا) أوعدمه.

وعلى أساس هذين الأمرين انقسم النحاة على مذاهب، هي:

المذهب الأول: ويرى أصحابه أنّ (لا جَرَمَ) مركّبان من (لا) النافية و(جَرَمَ) وبُنيا على تركيبهما تركيب خمسة عشر، وصار معناهما معنى فِعْل وهو(حَقَّ) فعلى هذا يرتفع ما بعد (لا) بالفاعلية، فقوله – تعالى –: ((لاَ جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ)) (النحل: من الآية ٦٢) أي: حَقَّ وثَبَتَ كون النار لهم واستقرارها لهم [٥٥]، وممن ذهب إلى هذا المذهب، الخليل وسيبويه[٥٦]، واستشهد سيبويه بقول الشاعر:

ولقد طعنت أبا عيينة طعنة جَرَمتَ فزارة بعدها أنْ يغضبوا [٥٧]

أي: أحَقَّت فزارة. وقد ردَّ الفراء على سيبويه واستشهاده، فقال معترضاً: "وليس قول من قال: إنّ جَرَمَت كقولك: ولقد طعنت أبا عيينة..... البيت "[٥٨]، ومَرَدُّ اعتراض الفراء على سيبويه الرواية؛ فكلمة (فزارة) في رواية سيبويه مرفوعة، كما نصّ على ذلك الفراء، وهي في روايته منصوبة.

المذهب الثاني: أن لا تركيب بين (لا) و(جَرَمَ)، ولا رد عليهم في الآية، و(لا) زائدة، و(جَرَمَ) فعل ماض معناه: كَسَبَ، والفاعل مضمر، أي: كَسَبَ هوأي: فَعْلهم، و(أنّ) وما بعدها في موضع نصب على المفعول به، وجَرَمَ القومُ كاسبَهم، وقد نَسَبَ السمين الحلبي هذا الرأي إلى الزجاج [٥٩]،ولم أجده بنصه في كتابه معاني القرآن [٦٠]، وهولابن السراج، وذلك في قوله: "والقول عندي في قوله تعالى: ((لا جَرَمَ أَنَّ لهم النار)) – والله أعلم – أنّ (لا) زائدة للتوكيد و(جَرَمَ) فعل ماض فكأنّه قال: – والله أعلم –: جَرَمَ أنّ لهم النار، وزيادة (لا) في هذا الموضع كزيادتها في قوله تعالى: ((وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ)) (فصلت: من الآية ٣٤) وإنّما تقول: لا يستوي عبد الله وزيد، وكقوله تعالى: ((لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ)) (البلد: ١) ونحوه من الفواتح "[٦١].

المذهب الثالث: ذهب الكسائي [٦٢] إلى أنّ معنى (لا جَرَمَ) هو: لا صَدَّ ولا مَنْعَ، ويكون (جَرَمَ) بمعنى القطع، تقول: جَرَمتَ: أي: قَطَعتَ، فيكون (جَرَمَ) اسم (لا) مبني معها على الفتح، وخبرها (أنّ) وما في حيزها أوعلى حذف حرف الجر، أي:لا منعَ من خسرانهم[٦٣].

المذهب الرابع: أنّ (لا جَرَمَ) بمنزلة (لا رَجُلَ) في كون (لا) نافية للجنس و(جَرَمَ) اسمها مبني على الفتح، و(لا جَرَمَ) في محل رفع على الابتداء، وما بعدها خبر (لا) النافية، وصار معناها: لا محالة ولا بُدَّ [٦٤]، وقال ابن قتيبة في إعراب قوله – تعالى –: ((لا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الآخِرَةِ هُمُ الأَخْسَرُونَ)) (هود: ٢٢): (لا): نافية للجنس و(جَرَمَ) اسمها، والخبر محذوف تقديره: موجود، والمصدر المؤول منصوب على نزع الخافض (في)، والجار في (الآخرة) متعلق بـــ (الأخسرون)، وجملة: هم الأخسرون: خبر (أنّ) [٦٥]. وقد نُسبَ هذا المذهب إلى الحوفي [٦٦].

وقد اضطرب الباقولي في ترجيحه في هذه المسألة، فرجح في كتابه (الجواهر) مذهب سيبويه؛ وذلك بقوله: والصواب أنّه فعل ماض، و(لا) داخلة عليه، وهومذهب سيبويه، ورجح في كتابه (كشف المشكلات) ما ذهب إليه الخليل، وهوكون (لا) نافية لكلام متقدّم، تكلّم به الفرد، فرُدَّ عليه ذلك بقوله: (لا) كما ترِدُ (لا) هذه قبل القسم في قوله: (لا، أقسم)، وقوله – تعالى –: ((فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ)) (النساء: من الآية ٦٥)، وفي هذا الوجه تكون (لا) جواباً لما قبلها من كلام، وليست داخلة على (جَرَمَ) [٦٧]، قال الباقولي: "والحقيقة في هذا ما قاله سيبويه عن الخليل أنّ (لا) رَدٌّ لقولهم، وأنّ (جَرَمَ) فعل ماض بمعنى (كَسَبَ) من قوله: ((وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ)) (المائدة: من الآية ٢). فقوله: ((وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى لاَ)) (النحل: من الآية ٦٢) أي ليس لهم الجنة، ثمّ قال: ((جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ)) (النحل: من الآية ٦٢) أي كَسَبَهم قولهم ((أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى)) ((أَنَّ لَهُمُ النَّارَ))" [٦٨]، وعلى الوجهين تكون (لا) نافية ولكنّها على مذهب سيبويه تكون داخلة على (جَرَمَ)، وعلى ما ذكره الخليل تكون منفصلة عن (جَرَمَ)، وهي جواب لكلام تقدّمها، وتكون (جَرَمَ) على الوجهين فعل، ولكنّها على مذهب سيبويه يكون معناها (حَقَّ) أو(ثَبَتَ) وجملة (أنّ) ومعموليها في محل رفع فاعل لـــ (جَرَمَ)، وعلى القول الثاني للخليل تكون (جَرَمَ) بمعنى (كَسَبَ) والفاعل ضمير مستتر، وجملة (أنّ) وما دخلت عليه في محل نصب مفعول به.

وفي هذين القولين لم يذكر الباقولي سبب ترجيحه سوى القول في ترجيحه الأول: والصحيح أنّه فعل ماض، و(لا) داخلة عليه، وهومذهب سيبويه، وفي ترجيحه الثاني قال: والحقيقة ما قاله سيبويه عن الخليل....

نوع (ما) الواقعة بعد (نعمَ) و(بئسَ) وبعدها فعل

نص المسألة:

قال الباقولي في نوع (ما) الواقعة بعد (نعمَ) و(بئسَ) وقد وقع بعدهما فعل، وذلك في سياق حديثه عن قوله – تعالى –: ((بِئْسَمَا اشْتَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ)) (البقرة: من الآية ٩٠): "فـــ (ما) موصول. والجملة: وصل له. و((أن يكفروا)) هوالمخصوص بالذم. والتقدير: بئسَ المُشترى به أنفسُهُم، كُفرُهُم. وقد قدّر قوم (ما) منكوراً، في تقدير: شيء. والجملة: وصف له، والوجه الأول"[٦٩].

مناقشة المسألة:

تأتي (ما) بعد (نعمَ وبئسَ)، وقد يليها اسم كقوله – تعالى –: ((إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ)) (البقرة: من الآية ٢٧١)، وفي هذه الحالة اختلف النحاة والمفسرون في نوع (ما) وفي إعرابها على أقوال لا نريد ذكرها.

وقد يلي (ما) الواقعة بعد (نعمَ وبئسَ) فعل، كما هوالحال في سورة البقرة أعلاه، وكذلك قد اختلف النحاة والمفسرون في نوعها وفي إعرابها في هذه الحالة، وهوما يهمنا، فذكر الفراء أنّ (ما) لا موضع لها من الإعراب، وقال: "فإذا جعلتَ (نعمَ) صلة لــ (ما) بمنزلة قولك: (كلّما) و(إنّما) كانت بمنزلة (حبّذا) فرفعت بها الأسماء؛ من ذلك قول الله عز وجل ((إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ)) (البقرة: من الآية ٢٧١) رفعت (هي) بنعمّا "[٧٠]. وقد اعتُرِضَ على هذا القول؛ لأنّه يُبقي الفعل بلا فاعل، فضلاً عن ذلك أنّ (ما) تكون كافة مع الحروف، مثل (إنّما) و(رُبّما) [٧١].

أمّا الآخرون فقد ذهبوا إلى أنّ (ما) – هنا – لها محل من الإعراب، ولكنّهم اختلفوا في موضع هذا المحل، فكانت أقوالهم كالآتي:

الأول: أنّ موضع (ما) رفع على أنّها فاعل (بئسَ)، وهي معرفة، والمخصوص بالذم محذوف، والفعل صفة له، وهذا المذهب لــ (سيبويه) [٧٢]، والتقدير: (بئسَ الشيء شيء اشتروا به أنفسهم) [٧٣]، وعُزِيَ هذا القول إلى الكسائي [٧٤]، وقد ردّ الرضي هذا القول؛ لأنّه لم يثبت مجيء (ما) معرفة تامة غير موصوفة ولا موصولة [٧٥].

الثاني: أنّ (ما) نكرة غير موصوفة منصوبة على التمييز، والفعل (اشتروا) صفة لمخصوص محذوف تقديره: شيء أوكفر، وفاعل (بئسَ) مضمر فيها، و((أنْ يكفروا)) بدل من ذلك المحذوف، فهوفي موضع رفع، أوخبر مبتدأ محذوف تقديره: هوأن يكفروا، وهذا القول للأخفش [٧٦]، ويُرَد هذا القول بكثرة المحذوفات والتقديرات؛ ففي الآية الأولى أضمر فاعل (بئسَ)، والمخصوص بالذم.

الثالث: أنّ (ما) نكرة منصوبة على التمييز والفعل بعدها صفة لــ (ما)، والمخصوص محذوف، والفاعل مضمر مفسَّر بــ (ما)، والتقدير: (بئسَ هوشيئاً اشتروا به أنفسهم)، وهوأحد أقوال الأخفش[٧٧]، وأحد قولي الفارسي [٧٨]، واختاره الزمخشري [٧٩]، وذكر هذا الوجه الباقولي في كتابه (كشف المشكلات)[٨٠]، وهومردود كسابقه؛ لكثرة المحذوفات والتقديرات.

الرابع: أنّ (ما) موصولة بمعنى الذي، والفعل صلتها، والمخصوص محذوف [٨١]، ولكنّ المخصوص في الآية الكريمة هو((أنْ يكفروا)) [٨٢]، وهذا الرأي للكسائي والفراء [٨٣]، ونسبه ابن عطية إلى سيبويه [٨٤]، ورجحه الباقولي من دون دليل وذلك بقوله: "فــ (ما) موصول. والجملة: وصل له. و((أن يكفروا)) هوالمخصوص بالذم. والتقدير: بئسَ المُشترى به أنفسُهُم، كُفرُهُم. وقد قدّر قوم (ما) منكوراً، في تقدير: شيء. والجملة: وصف له، والوجه الأول"[٨٥].

الخامس: أنّ (ما) موصولة وهي المخصوص، و(ما) أخرى تمييز محذوف [٨٦]، وتقدير الآية على هذا القول: (بئسَ شيئاً الذي اشتروه)، وهذا القول للفراء [٨٧]، ويؤخَذ عليه أيضاً كثرة المحذوفات والتقديرات.

السادس: أنّ موضع (ما) النصب على التمييز، ثم (ما) أخرى موصولة محذوفة وهي المخصوص بالذم، والفعل صلة لها، والتقدير: (بئسَ شيئاً الذي اشتروا به أنفسَهم)، والجملة بعد (ما) المحذوفة صلتها لا محل لها من الإعراب، و((أنْ يكفروا)) بدل، ويجوز

أن يكون خبر مبتدأ محذوف [٨٨]، وهذا القول للكسائي[٨٩]، ويؤخذ عليه كثرة الحذف والتقدير.

السابع: أنّ (ما) مصدرية، وهي وما بعدها في موضع رفع، والتقدير: (بئسَ اشتراؤهم)[٩٠]، وهذا ما ذهب إليه الكسائي [٩١].

وقد اعتُرِضَ على هذا القول؛ وذلك لأنّ (بئسَ) لا تدخل على اسم معيّن معرّف بالإضافة إلى الضمير[٩٢].

الثامن: أنّ (ما) فاعلة موصولة، يُكتفى بها وبصلتها عن المخصوص، ذكر هذا القول ابن مالك [٩٣]، وهوما ذهب إليه الفراء وأبي علي في أحد أقواله [٩٤].

التاسع: أنّ (ما) كافة لـــ (بئسَ) كما كفّت (ما) قلّ، فصارت بذلك تدخل على الجمل الفعلية [٩٥]، وعلل الرضي ذلك بقوله: " إنّما جاز أن يُكَفَّ نعمَ وبئسَ عن فعليتهما، لعدم تصرفهما ومشابهتهما للحرف"[٩٦].

العاشر: أنّ (ما) نكرة موصوفة مرفوعة بـــ (بئسَ)، و(اشتروا) صفتها، و(أن يكفروا) هوالمخصوص بالذم [٩٧].

ويرى الباحث أنّ الرأي القائل إنّ (ما) معرفة موصولة، أي اسم موصول بمعنى (الذي) كما ذهب إلى ذلك أبوعلي الفارسي في أحد قوليه، والباقولي، هوالصواب؛ وذلك للأسباب الآتية:

١-جواز مجيء (الذي) بعد (نعمَ وبئسَ)؛ وذلك لأنّ المبرّد [٩٨] أجاز ذلك إذا كان عاماً غير مخصوص كالذي في قوله – تعالى –: ((وَالَّذِي جَاء بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ)) (الزمر: من الآية ٣٣)، فمعنى (الذي) الجنس، وإذا جاز ذلك في (الذي) فمن الأولى جوازه في (ما).

٢-خلورأيه من المحذوفات والتقديرات، بخلاف الآراء الأخرى فهي بعيدة لكثرة التقديرات.

القول في (أنْ) والفعل في قوله – تعالى –: ((يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ أن تَضِلُّواْ)) (النساء: من الآية ١٧٦)

نص المسألة:

قال الباقولي في سياق حديثه عن إعراب الآية الكريمة أعلاه: "أي يبيّنُ اللهُ لكم الضلالة. وقيل: تقديره: يبيّن الله لكم كراهة أنْ تضلّوا، فحذف المضاف. وقيل: التقدير: يبيّن الله لكم لئلاّ تضلّوا. والوجه الأول"[٩٩].

مناقشة المسألة:

تكشف هذه الآية الكريمة الخلاف بين النحاة في جواز حذف (لا) ومجيء (أنْ) بمعناها، ولذلك اختلفوا في إعرابها على مذاهب:

المذهب الأول: ويرى أصحابه أنّ فيها محذوفاً في محل نصب مفعول لأجله، والتقدير: يبيّنُ لكم كراهة أنْ تضلّوا، ولكن حذفت (كراهة)؛ لأنّ في الكلام دليلاً عليها [١٠٠]، ورجح أبوعلي الفارسي هذا المذهب معللاً؛ بأنّ حذف المضاف أشيع من حذف (لا) [١٠١].

المذهب الثاني: ويرى أصحابه أنّ التقدير: يبيّن الله لكم لئلاّ تضلّوا، فحذفت (لا) بعد (أنْ) المصدرية، وهومذهب الفراء والكسائي وغيرهما من الكوفيين [١٠٢]، قال الفراء: "معناه: ألاّ تضلّوا. ولذلك صلحت (لا) في موضع (أنْ) "[١٠٣]، وعليه يكون المصدر المؤول في محل جر، ويتحدد موضع هذا الحذف، بصلاحية وقوع (لئلاّ) و(كيلا) موضع (أنْ) [١٠٤]، ويرى الزركشي أنّ معنى الآية لا يستقيم إلاّ بتقدير (لا) [١٠٥].

المذهب الثالث: ويرى أصحابه أنّ المصدر المنسبك من (أنْ) والفعل (تضلّوا) في محل نصب مفعول به للفعل (يبيّن)، والتقدير: يبيّن الله لكم الضلالة، وعلى هذا الوجه ليس هناك حذف ولا تقدير [١٠٦]، ومن أصحاب هذا المذهب، السيرافي [١٠٧]، ورجحه الباقولي.
المذهب الرابع: وهوللرماني؛ حيث جوّز ما قاله أصحاب المذهب الأول والثاني وذلك بقوله: "إنّ التقديرين واقعان موقعهما، لأنّ البيان لا يكون للضلال، فمَن حذفَ (لا) فحذْفُها للدلالة عليها، كما حذفت من جواب القسم، في نحو: والله أقوم، ومن حذفَ المضاف حمل الحذف على الأكثر؛ لأنّ حذف المضاف لإقامة المضاف إليه مقامه أكثر من حذف (لا)"[١٠٨].

نتائج البحث

توصّل البحث إلى النتائج الآتية:
١-ينتمي الباقولي إلى المذهب البصري في أغلب آرائه النحوية، وقد صرّح بذلك في بعض المواضع؛ فإذا تعرّض لمسألة خلافية واختارَ فيها ما ذهب إليه البصريون نجده يقول: (وهذا عندنا كذا) أو(عندنا كذا)، لكنّه – على الرّغم من ذلك – لم يكن متعصّباً لمذهبه؛ إذ نجد في كتبه موافقته لعدد من الآراء الكوفية، ومن ذلك موافقته الكوفيين في جواز إنّ الباقولي لم يكن بارزاً بين علماء عصره، ولم يذكره – بعد وفاته – إلاّ ثلة قليلة من أصحاب التراجم، ولم يذكروا سنة ولادته أووفاته.
٢-يتصف الباقولي باعتداده بنفسه، وجرأته بانتقاد الآخرين وتأثره بمن سبقه مثل سيبويه وأبي علي الفارسي وابن جني، فكانت مصنفاته إمّا شرحاً أواستدراكا على تصانيف هؤلاء النحاة.
٣-لم يستعمل الباقولي لفظة (رجح) أومشتقاتها عند ترجيحاته، واستعمل ألفاظاً أخرى تدلّ على ترجيحه.
٤- اضطرب الباقولي في بعض ترجيحاته، ففي مسألة أصل (لا جَرَمَ) نجده قد رجّح وجهاً في كتابه (الجواهر) وفي كتاب (كشف المشكلات) رجّح وجهاً مغايراً في المسألة نفسها.

Abstract

Weighting without evidence in the books of the Baqouli: AN ANALYTIC STUDY

By MOhammed Abd Ali Mohammed Jasim

The purpose of this study is to reveal the personality of the Baqualli (d. 543 A. H), through the opinions of the grammarians and commentators on the various grammatical issues, and the weighting of one of these views and rejection of other opinions, as well as knowledge of the method on which it was based In his estimation; the frequency we find uses a variety of bases in its grammatical weights, and we see it is likely to have an opinion without being based on a reference to the explanation of what is likely at other times, and was not the only grammatical grammar that was not based on evidence, The reason for not relying on it, to the clarity of the issue and the lack of ramifications or ambiguity, and will address the most important touch The grammatical arguments in which the Ba'quali is likely to be taken without resorting to evidence, discussing these issues, and making statements in every issue, strength and weakness.

الهوامش

(١) فالتاء في أوّله عوض من ذهاب تضعيف العين، والياء فيه بدل من الألف التي تلحق ما قبل آخر المصدر، ينظر: الأصول في النحو: ١١٦/٣، والخصائص: ٦٩/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٦٦/١، وأوضح المسالك: ٢٣٨/٣.

(٢) ينظر: العين: ٧٨/٣، والمحيط في اللغة: ١٢٥/٣.

(٣) مقاييس اللغة: ٤٨٩/٢.

(٤) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميري اليماني: ٢٤٣٨/٤.

(٥) التعريفات: ٥١.

(٦) الكليات: ٣١٥.

(٧) قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية: حسين بن علي بن حسين الحربي: ٣٥/١.

(٨) الاختلاف الأصولي في الترجيح بكثرة الأدلة والرواة وأثره: صالح سالم النّهّام: ١٤٤.

(٩) الاقتراح: ٣٩٦.

(١٠) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي: ٤٧١/٣.

(١١) ينظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي: ١٦٤/١٣، وبغية الوعاة: ١٦٠/٢، ونكت الهميان للصفدي: ٢١١، وهدية العارفين للبغدادي: ٦٩٧/١.

(١٢) ينظر: إنباه الرواة للقفطي: ٢٤٧/٢، والبلغة في تاريخ أئمة النحواللغة للفيروزآبادي: ١٥٥.

(١٣) ينظر: كشف الظنون: حاجي خليفة: ١٤٩٣/٢.

(١٤) ينظر: شرح اللمع: تحـــ: إبراهيم محمد أبوعباة: ٥٤.

(١٥) ينظر: هدية العارفين: ٦٩٧/١.

(١٦) ينظر: معجم الأدباء: ١٦٤/١٣، وإنباه الرواة: ٢٤٧/٢، ونكت الهميان: ٢١١، وبغية الوعاة: ١٦٠/٢، وهدية العارفين: ٦٩٧/١.

(١٧) ينظر: كشف الظنون: ١٤٩٣/٢.

(١٨) ينظر: كشف الظنون: ١٤٩٣/٢.

(١٩) ينظر: هدية العارفين: ٦٩٧/١.

(٢٠) يعني كتاب سيبويه.

(٢١) يعني سنة العشرين بعد الخمسمئة من الهجرة.

(٢٢) كشف المشكلات: ٩٤٥/٢.

(٢٣) ينظر: المصدر نفسه: ١١/١ مقدمة المحقق.

(٢٤) شرح اللمع: ١٠٧.
(٢٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١٨/١، وأسرار العربية: ٢٧، وشرح المفصل: ٦/٧، وشرح الكافية: ١٦/٤.
(٢٦) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١٨/١، وأسرار العربية: ٢٧، وشرح المفصل: ٦/٧، وشرح الكافية: ١٦/٤.
(٢٧) ينظر: المسائل العسكريات: ٧٨، ونتائج الفكر: ٩٣.
(٢٨) المسائل العسكريات: ٧٨.
(٢٩) ينظر: المصدر نفسه: ٧٨.
(٣٠) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني: ١١٣-١١٤.
(٣١) نتائج الفكر: ٩٣.
(٣٢) ينظر: المزهر: ٣٦٩/١.
(٣٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢١/١.
(٣٤) شرح الكافية: ١٦/٤.
(٣٥) ينظر: الجمل: ٨.
(٣٦) ينظر: التذييل والتكميل: ٨٦/١.
(٣٧) ينظر: الإيضاح في علل النحوللزجاجي: ٨٧.
(٣٨) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١٨/١.
(٣٩) ينظر: شرح الجزولية: ٢٤٥، والتذييل والتكميل: ٨١/١.
(٤٠) شرح الكافية: ١٦/٤.
(٤١) ينظر: شرح السيرافي للكتاب: ١٨/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٨/١.
(٤٢) ينظر: شرح السيرافي: ١٨/١، وشرح الكافية: ١٦/٤، والتذييل والتكميل: ٨٢/١.
(٤٣) ينظر: التذييل والتكميل: ٨٢/١.
(٤٤) الكتاب: ١٢/١.
(٤٥) الإبانة في تفصيل ماءات القرآن: ٥١٧، والجواهر: ٩٢١/٣.
(٤٦) المقتضب: ١٧٩/١، و٥١/٢، و٢٩٥.
(٤٧) إعراب القرآن: ١٤٥/٥.
(٤٨) معاني القرآن: ٥٣٩/٢.
(٤٩) الكشاف: ٣٨٢/٦.
(٥٠) البحر المحيط: ٤٧٤/٨.
(٥١) ينظر: تفسير البيضاوي: ٨٠٠.
(٥٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٥٣/٥، والتبيان: ٥٧٠/٢.
(٥٣) يقصد بمصطلح (الدائم): اسم الفاعل، ودليل ذلك ما ذكره فيما بعد من النص نفسه مع (حاشى)، حيث قال: ودائمه: مُحاش.
(٥٤) الجواهر: ١٢٧/١-١٢٨.
(٥٥) ينظر: الدر المصون: ٨٨/٤.
(٥٦) ينظر: الكتاب: ١٣٨/٣.
(٥٧) البيت لأبي أسماء بن الضريبة في لسان العرب: ٩٠/١٢، أولعطية بن عفيفي في خزانة الأدب: ٢٨٣/١، و٢٨٦، و٢٨٨، وشرح أبيات سيبويه: ١٣٦/٢، وبلا نسبة في أدب الكاتب: ٦٢، والمقتضب: ٣٢٥/٢.
(٥٨) معاني القرآن: ٩/٢.
(٥٩) ينظر: الدر المصون: ٨٨/٤.
(٦٠) ينظر: معاني القرآن للزجاج: ١٢٧/١.
(٦١) الأصول في النحو: ٢٧٩/١.
(٦٢) ينظر: الدر المصون: ٨٨/٤.
(٦٣) ينظر: المصدر نفسه: ٨٨/٤.

(٦٤) ينظر: المصدر نفسه: ٨٨/٤.
(٦٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: ٢٢٤/١.
(٦٦) ينظر: الدر المصون: ٨٨/٤.
(٦٧) ينظر: الكتاب: ١٣٨/٣، والجامع لأحكام القرآن: ٣١٠/١٢، والبحر المحيط: ١٣٧/٦-١٣٨.
(٦٨) كشف المشكلات: ٥٥٩/١.
(٦٩) شرح اللمع: ٣١٥.
(٧٠) معاني القرآن: ٥٧/١.
(٧١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤٧/١، والمحرر الوجيز: ١٧٨/١.
(٧٢) ينظر: البحر المحيط: ٤٧٣/١، وارتشاف الضرب: ٢٠٤٤/٤، والجنى الداني: ٣٣٨.
(٧٣) ينظر: البحر المحيط: ٤٧٣/١.
(٧٤) ينظر: البحر المحيط: ٤٧٣/١.
(٧٥) ينظر: شرح الكافية: ٢٦٣/٢.
(٧٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٣٣، والبحر المحيط: ٤٧٢/١.
(٧٧) ينظر: البحر المحيط: ٤٧٢/١، والمحرر الوجيز: ١٧٨/١.
(٧٨) ينظر: البحر المحيط: ٤٧٢/١، وشرح الكافية: ٢٥١/٤.
(٧٩) ينظر: الكشاف: ٢٩٧/١، والبحر المحيط: ٤٧٢/١، وشرح الكافية: ٢٥١/٤.
(٨٠) ينظر: كشف المشكلات: ٧٤/١.
(٨١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٤٥/٤، والجنى الداني: ٣٣٨، والمساعد: ١٢٨/٢.
(٨٢) ينظر: شرح الكافية: ٢٥٠/٤، وشرح اللمع للباقولي: ٣١٥.
(٨٣) ينظر: شرح الكافية: ٢٥٠/٤، والبحر المحيط: ٤٧٣/١.
(٨٤) ينظر: البحر المحيط: ٤٧٣/١.
(٨٥) شرح اللمع: ٣١٥.
(٨٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٤٥/٤، والجنى الداني: ٣٣٩، والمساعد: ١٢٨/٢.
(٨٧) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٥٧/١، وارتشاف الضرب: ٢٠٤٥/٤.
(٨٨) ينظر: البحر المحيط: ٤٧٢/١.
(٨٩) ينظر: البحر المحيط: ٤٧٢/١، وارتشاف الضرب: ٢٠٤٥/٤.
(٩٠) ينظر: البحر المحيط: ٤٧٣/١، ارتشاف الضرب: ٢٠٤٥/٤، والجنى الداني: ٣٣٩، والمساعد: ١٢٨/٢.
(٩١) ينظر: المحرر الوجيز: ١٧٨/١، والبحر المحيط: ٤٧٣/١.
(٩٢) ينظر: المصدران نفسهما.
(٩٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٤٢/٢، وارتشاف الضرب: ٢٠٤٥/٤، والجنى الداني: ٣٣٩.
(٩٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣٤٢/٢، وارتشاف الضرب: ٢٠٤٥/٤.
(٩٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٤٥/٤، والجنى الداني: ٣٣٩.
(٩٦) شرح الكافية: ٢٥٠/٤.
(٩٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٤٥/٤، والجنى الداني: ٣٣٩، والتبيان في إعراب القرآن: ٣٣.
(٩٨) ينظر: المقتضب: ١٤١/٢.
(٩٩) كشف المشكلات: ٣٣٤/١.
(١٠٠) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٣٧/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٥١١/١، و١٣٦/٢-١٣٧، والبحر المحيط: ٤٢٤/٣.
(١٠١) ينظر: البحر المحيط: ٤٢٤/٣.
(١٠٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٩٧/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٣٧/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٥١١/١، و١٣٦/٢-١٣٧، والبحر المحيط: ٤٢٤/٣.
(١٠٣) معاني القرآن: ٢٩٧/١.
(١٠٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٩٧/١.
(١٠٥) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٣٥٨/٤.
(١٠٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٥١١/١، والبحر المحيط: ٤٢٤/٣.
(١٠٧) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١٧٦/٥.
(١٠٨) أمالي ابن الشجري: ١٦١/٣.